

المقدسات وطمس الآثار في فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني د. فرج الله أحمد يوسف

منذ اليوم الأول لاحتلالها فلسطين عملت بريطانيا على تحقيق نبوءة دانيال ورؤيا يوحنا؛ لأن عودة المسيح لن تتحقق إلا بعودة اليهود إلى فلسطين، ولم تكن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وعدًا سياسياً صدر عن وزير الخارجية البريطاني، بل إيمان بروتستانتية تعتقه بريطانيا؛ فبعد احتلال استمر ما بين سنتي ١٣٣٦ - ١٣٦٦هـ / ١٩١٧-١٩٤٧م تمكنت خلاله بريطانيا من تعزيز الوجود الصهيوني في فلسطين وقررت وضع مصير فلسطين بين يدي هيئة الأمم المتحدة التي اتخذت جمعيتها العامة قراراً في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧م (١٣٦٦هـ) يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية، ويهودية، ورفض العرب قرار التقسيم؛ لأنه خصص للدولة اليهودية ٦٠% من مساحة فلسطين، وبدأت الحرب بين العرب من جهة والتحالف الصليبي الصهيوني من جهة أخرى .. وبعد أن أدرك الصليبيون (بريطانيا) أنهم قد مهتوا الطريق أمام حلفائهم الصهاينة وأن كياناتهم على أرض فلسطين أصبح حقيقة واقعة. أعلنت بريطانيا انتهاء احتلالها لفلسطين في ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م (جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ)، وفي اليوم التالي أعلن زعماء العصابات الصهيونية قيام كياناتهم على أرض فلسطين؛ وتصدت لهم جيوش عدة دول عربية (الأردن، وسوريا، والعراق، ومصر)؛ لكنها لم تفلح في الحيلولة دون قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، بل اضطرت إلى قبول اتفاقية الهدنة سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩م، وبذلك تمدد الكيان الصهيوني على نحو ثلاثة أرباع فلسطين، ولم يبق خارج سيطرته إلا الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع قيام الكيان الصهيوني ضاعت فلسطين بأوقافها وأثارها، وصارت نهباً بيد المحتلين الصهاينة، وتوقف نظام الأوقاف بأكمله عن العمل بعد تشرد أهل فلسطين وفيهم القضاة، وأئمة المساجد، ومسؤولو الأوقاف، ودمرت مساجد وأغلقت أخرى، وتشتت مسؤولو المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى المسؤول عن أوقاف فلسطين، ونقطعت أوصال الأوقاف؛ إذ دخلت بعض المباني والآثار ضمن حدود الكيان الصهيوني بينما أوقافها ضمن أراض الضفة الغربية وقطاع غزة أو العكس، وانهارت تبعاً لذلك كافة الأنظمة التعليمية والصحية والاجتماعية التي كانت ترتبط بالأوقاف الإسلامية في فلسطين. ولم يحترم الصهاينة التمسك بقرار التقسيم الذي قبلوه والذي كان ينص على: (إن قانون العائلة، والأحوال الشخصية لشتى الأقليات، والمصالح الدينية الأخرى ومنها الأوقاف سيتم احترامها)¹ وانقطعت الاتصالات والصلات بين

١ ميكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ٦٣، للمزيد من المعلومات عن آثار فلسطين وأوقافها انظر:

الفلسطينيين داخل الأراضي التي احتلها الصهاينة وبين بقية العالم العربي والإسلامي، وظل الفلسطينيون يعانون من غياب قيادة تتحدث عنهم أو تمثلهم في الكيان الصهيوني بعد تدمير كل منظماتهم الاجتماعية والتعليمية والدينية. ولقد عبر تقرير صادر عن حكومة الصهاينة عن ذلك بقوله:

(عقب انتهاء حكم الانتداب واندلاع حرب الاستقلال، انهارت المؤسسات الدينية في المجتمع الإسلامي في البلد، وقد فر كبار الموظفين الدينيين كالمفتين والقضاة إلى خارج البلد، وانهار نظام القضاء الديني تماماً، وفر معظم المسؤولين عن الشعائر الدينية. أما النظام التربوي في هذا المجتمع، والخدمات الاجتماعية، والمؤسسات الصحية لم تعد موجودة، ومن الذين تركوا البلد أيضاً أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة أوقافه... وأعضاء لجنة الأوقاف الحكومية الذين عينهم المندوب السامي بموجب مرسوم الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣٧م)^(٢).

وعلى الرغم من استيلاء الصهاينة على ثلاثة أرباع فلسطين، فإنهم لم يكونوا يملكون إلا نحو ١٠% من أراضي فلسطين، ولم يجد الكيان الصهيوني حلاً لهذه المشكلة إلا بالسيطرة على الأوقاف الإسلامية، فأقر الكنيست الصهيوني في ١٤ مايو (أيار) ١٩٥٠م/شعبان ١٣٦٩هـ قانون أملاك الغائبين، والقانون في ظاهره يهدف حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا أرضهم، وفي باطنه يهدف مصادرة تلك الأراضي، واستحدث القانون منصب "القيم على أملاك الغائبين" وخوله مسؤولية مصادرة أملاكهم وسلب أراضيهم. وعرف القانون الغائب بأنه: "المواطن العربي أو الفلسطيني الذي ترك مقر إقامته في فلسطين إلى مكان خارج فلسطين قبل سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨م (١٣٦٨هـ) أو إلى مكان في فلسطين كانت تحتله في ذلك الوقت قوات تسعى لمنع قيام دولة إسرائيل أو قوات حاربتها قبل قيامها)^(٣).

ولكي يتسنى لها الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية عمدت سلطات الكيان الصهيوني إلى اعتبار المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى - الجهة المسؤولة عن الأوقاف في فلسطين - غائباً، وذلك استناداً إلى أن كبار موظفي المجلس الذين كانت أراضي الأوقاف مسجلة بأسمائهم قد فروا أو طردوا.. وبذلك وضعت الحكومة الصهيونية يدها على كافة الأوقاف الإسلامية في فلسطين، وكان القسم الأكبر من أراضي الأوقاف وأملاكها يقع في الأراضي التي قام عليها الكيان الصهيوني سنة ١٩٤٨م، وخاصة في مدن: حيفا، وعكا، ويافا، واللد، والرملة، وكانت معظم أراضي

= عبلة المهدي: أوقاف القدس؛ عواد الأعظمي تراث اليرب العمراني؛ محمود العايدى: الآثار الإسلامية في فلسطين.

(٢) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ٦٣.

(٣) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ٦٧.

الأوقاف المزروعة تقع في السهل الساحلي بين غزة جنوباً وحيفا شمالاً، بالإضافة إلى الاستيلاء على أراضي الأوقاف استولت السلطات الصهيونية على ما تصل نسبته إلى ٩٠% من القرى الفلسطينية بعد تدميرها وتشريد أهلها^(٤).

وتولت وزارة الشؤون الدينية في الكيان الصهيوني المسؤولية عن الأوقاف والآثار الإسلامية، وعبر بن جوريون عن ذلك بقوله: (عقب الحرب التي فرضتها بعض الدول العربية علينا، غادر أعضاء لجنة الأوقاف المركزية وأعضاء المجلس الإسلامي الأعلى أراضي إسرائيل، من هنا ليس ثمة لجنة للإشراف على الأوقاف ولضمان عدم إهمال أملاك الأوقاف تسلمت وزارة الأديان مهمة العناية بالأماكن المقدسة وتسلم القيم على الأملاك المتروكة ما أمكن من أرض ومبان)، وأنشأت وزارة الشؤون الدينية قسمين هما: قسم الشؤون الإسلامية والدرزية، وقسم الشؤون المسيحية، وقد أنيط بالقسم الأول مسؤولية إدارة الأوقاف والآثار الإسلامية منذ سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م^(٥). وفي سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م استولى الكيان الصهيوني على بقية فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وبالرغم من أن سلطات الكيان الصهيوني اعتبرت في البداية أن هذه الأراضي واقعة تحت الاحتلال وليست جزءاً من الكيان الصهيوني؛ إلا أنها ما لبثت أن أطلقت عليها في فبراير (شباط) ١٩٦٨م (١٣٨٨هـ) اسم: "مناطق يهودا والسامرة وغزة"، واعتبرت نفسها تدير تلك الأراضي، وأعلنت أن الضفة الغربية وقطاع غزة أرض ليس لها مالك قانوني، وفعلت سلطات الكيان الصهيوني ذلك حتى لا تضطر للانصياع للقوانين الدولية التي تكفل حماية الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. ومنذ يونيو (حزيران) ١٩٦٧م تسلمت وزارتا الدفاع والشؤون الدينية في الكيان الصهيوني مسؤولية الأماكن المقدسة والأوقاف في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن المسلمين لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تلك الإجراءات؛ إذ تم تأسيس الهيئة الإسلامية العليا في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٦٧م؛ لتقوم بإدارة الأوقاف الإسلامية، وتشرف على ترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة والعناية بهما، وتم تعيين الشيخ عبدالحميد السائح رئيساً للهيئة الإسلامية، لكن سلطات الكيان الصهيوني رفضت الاعتراف بدور الهيئة الإسلامية العليا في الإشراف على الأوقاف الإسلامية، وقامت بإبعاد رئيس الهيئة الشيخ عبدالحميد السائح إلى الأردن في ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٧م (١٣٨٧هـ)، ثم أبعثت في مايو (أيار) ١٩٦٩م (١٣٨٩هـ) ستة أعضاء من الهيئة، لكن الهيئة استمرت في أعمالها وأسست عدة دوائر للاهتمام بالأوقاف والآثار الإسلامية مثل: دائرة أراضي الأوقاف، ودائرة البناء والترميم، ودائرة الآثار الإسلامية، وافتتحت الهيئة مكاتب في: القدس، والخليل، ورام الله، ونابلس، والبييرة، وبيت لحم، وجنين،

^(٤) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ٧١.

^(٥) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ٧٢.

وطولكرم، وأريحا. ولم تعترف سلطات الكيان الصهيوني بالهيئة الإسلامية العليا، ولا بإدارة أوقاف القدس، وعندما أصدرت السلطات الصهيونية قانوناً في سنة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م استثنيت إحدى مواد الحرم الشريف (المسجد الأقصى وقبة الصخرة) وغيره من مساجد القدس ومدافنها من أحكام قانون أملاك الغائبين، تأكدت بذلك سلطة إدارة الأوقاف على الحرم الشريف وغيره من أوقاف القدس ومقدساتها، وتأسست لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، وتمكنت إدارة الأوقاف في تنفيذ الكثير من مشروعات الترميم والإصلاح في الحرم الشريف وغيره من المقدسات الإسلامية في القدس^(٦).

وسأعرض فيما يلي لأوضاع الأوقاف والآثار الإسلامية بعد قيام الكيان الصهيوني في كل من : عكا، وحيفا، وبيافا، وصفد، وطبرية، وبيسان، واللد، والرملة، ويئر السبع، والقدس، والخليل.

١ - عكا: فتحت عكا على يدي شرحبيل بن حسنة سنة ١٦هـ/ ٦٣٦م، وكانت مقرراً للأسطول البحري الإسلامي الذي أسسه معلوية بين أبي سفيان في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وكانت آخر معقل الصليبيين في فلسطين واستعادها منهم السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون سنة ٦٩١هـ/ ١٢٩١م، ومن أشهر الآثار الإسلامية في عكا : مسجد ظاهر العمر المعروف بجامع الرمل والذي شيّد سنة ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م، ومسجد البحر الذي جدد في سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م، ومسجد المجادلة ويرجع تاريخ إنشائه إلى سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، ومن مساجد عكا أيضاً: الجامع المعلق، وجامع سنان، وتعد قلعة عكا وأسوارها من أشهر الآثار الإسلامية في فلسطين، وقد شيّدت القلعة على يدي ظاهر العمر في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي.

وكان في عكا وقف أحمد باشا الجزائر، وهو من أكبر الأوقاف في فلسطين، إذ يضم أكثر من ثلث مدينة عكا القديمة، وبالإضافة إليه كان في عكا أربعة أوقاف نزية .. وعند قيام الكيان الصهيوني كان ما يتراوح ما بين ٨٠% إلى ٩٠% من مدينة عكا موقوفاً، وللاستيلاء على هذه الأوقاف تم نقلها إلى القيم على أملاك الغائبين، وتم تأسيس "شركة تنمية عكا القديمة" من أجل الاستيلاء على المواقع الأثرية تحت حجة تطوير قدراتها السياحية، وتبع ذلك إقامة شركة أخرى هي "الشركة الإسرائيلية الوطنية المحدودة لإسكان المهاجرين"، وفي سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م عرضت السلطات الصهيونية على سكان عكا الخروج من المدينة القديمة مقابل تسليمهم وحدات سكنية تقع خارج حدود بلدية عكا على أن يتخلوا نهائياً عن حق السكن في المدينة القديمة^(٧).

(٦) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ١٤٥-١٤٧.

(٧) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ١٠٠-١٠٣.

ولا تزال الاعتداءات الصهيونية على الأوقاف والآثار الفلسطينية مستمرة؛ ففي السابع عشر من ربيع الآخر ١٤٢٧هـ/الخامس عشر من مايو (أيار) ٢٠٠٦م، قام بعض الصهاينة بمحاولة إحراق مسجد المنشية في عكا، وكان الصهاينة قبل ذلك بعشرة أيام قد هدموا جزءاً من قبة المسجد لكن أهالي عكا تصدوا لهم، وتعهدت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بترميم المسجد وصيانته^(٨).

٢ - حيفا: لا تمتلك حيفا أوقافاً وآثاراً مثل عكا ويافا؛ لكنها تضم آثاراً ارتبطت بالمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني مثل مسجد النصر الذي شيد في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، في حيفا مقام قائد المقاومة ضد الاحتلال البريطاني الشيخ عز الدين القسام، كما كان في حيفا مسجد الاستقلال، ومقبرة الاستقلال وكانا ينتفعان بوقف ذري أوقف عليهما سنة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م وبعد قيام الكيان الصهيوني خضعت أوقاف حيفا وآثارها لسلطة القيم على أملاك الغائبين، وعانت حيفا من تحالف مجلس الأمناء مع السلطات الصهيونية مما تسبب في ضياع الأوقاف وطمس الآثار، فقد قام مجلس الأمناء ببيع حوالي ٣١,٣٤٦ دونماً من أراضي الأوقاف في منطقة حيفا، وقام المجلس في سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م ببيع مقبرة الاستقلال ولم يقف الأمر عند حد بيع المقبرة، بل صدرت فتوى من قاضي عكا تبيح للسلطات الصهيونية نبش القبور، وتصدي المخلصون من أبناء فلسطين لفضح التآمر بين مجلس الأمناء والسلطات الصهيونية، وطالبوا بإدارة الأوقاف والإشراف على الآثار الإسلامية بعيداً عن القيم على أملاك الغائبين، ومجالس الأمناء، ومكتب مستشار رئيس الحكومة الصهيونية للشؤون العربية^(٩).

٣ - يافا: فتحت يافا على يدي عمرو بن العاص سنة ١٥هـ/ ٦٣٧م، وكان بها الكثير من المساجد منها: الطابية، والشيخ رسلان، وحسن باشا، وأبو نبوت، والدباغ، والعجمي، وأرشيد، الجبلية، والنزهة، والسكسك، والوحدة، والعباسية، ومن أكثرها شهرة مسجد حسن بك الذي يعود تاريخه إلى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، وبعد قيام الكيان الصهيوني وضع القيم على أملاك الغائبين يده على يافا بأسرها، وتحولت المدينة منذ ذلك الوقت إلى مركز سياحي أقيمت فيه الفنادق والمطاعم والحانات والملاهي.

(٨) لقد حصل الباحث على إذن من مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بنشر بعض المعلومات الواردة في تقاريرها عن حالة الأوقاف والآثار في فلسطين، والتي نشرت في موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت، وقد تمثل الإذن في خطاب أرسل للباحث عبر البريد الإلكتروني في الأول من مايو (أيار) ٢٠٠٦م.

(٩) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ١٠٩-١١٠.

وتم تحويل مسجدا الوحدة والعباسية إلى كنيسين. أما مسجد السكسك، فقد تحول طابقه الأرضي إلى مصنع بلاستيك، وطابقه العلوي إلى مطعم وملهى ليلي، به صالة لألعاب القمار، بينما تحول مسجد النزهة إلى بيت دعارة^(١٠). وفي سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م تم الكشف عن مقبرة إسلامية تعود إلى العصر المملوكي في يافا في أثناء إنشاء طريق جديد، قامت إدارة الآثار الصهيونية بإجراء تنقيب في الموقع ثم سمحت للشركة المنفذة بمواصلة العمل، وحاولت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية وقف تنفيذ المشروع، فلجأت إلى المحكمة الإدارية في تل أبيب، وقدمت المؤسسة بدائل لتغيير مسار الطريق حتى لا يمر بالمقبرة لكن المحكمة أصدرت قراراً في الثاني عشر من فبراير (شباط) ٢٠٠٥م (١٤٢٦هـ) يقضي بمواصلة العمل في الطريق، مع بذل كل الجهود لتقليص الأذى والضرر الذي يلحق بالمقبرة.

٤ - صفد: تقع صفد في منطقة الجليل، وتبعد عن القدس مسافة ٢٠٠ كيل. وفي صفد الكثير من الأوقاف والآثار الإسلامية التي دمرها الصهاينة، لكن بعض أثارها لا تزال شاهدة على عروبة صفد. ومن المعالم الأثرية في صفد الجامع الأحمر الذي شيده السلطان المملوكي الظاهر بيبرس سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٥م، وجامع الأمير فيروز الذي يرجع تاريخه إلى سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م، وجامع الأمير أحمد بن علي الكردي الذي يرجع تاريخه إلى سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٢م، والجامع اليونسي الذي يعرف بالجامع الكبير وشيد في سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، وهذا الجامع حوّل الصهاينة إلى معرض للرسوم والصور^(١١).

أما جامع الشيخ عيسى المعروف بجامع الصواوين؛ (لأنه يقع في محلة الصواوين)، فقد هدمه الصهاينة، لكن منذنته لا تزال باقية، وجرّت عدة محاولات لإزالتها، لكن مؤسسة الأقصى وضعت عليها حراسة مستمرة، وقامت بترميم الأجزاء التي تهدمت منها، كما قامت بلدية صفد بترميم المنذنة؛ كونها أحد المعالم الأثرية البارزة في صفد.. ومن الأراضي الموقوفة على جامع الشيخ عيسى: ٣٥٠ شجرة زيتون في محلة الصواوين، وقطعت أرض زارعيتين تبلغ مساحة الأولى حوالي ٥ دونم، والثانية ٥,٣٠٠ دونم.

وسمحت إدارة الأراضي بتصوير فيلم للعرافة في الجامع الأحمر، وخلال الانتخابات التي أجريت في الكيان الصهيوني سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م أقدم حزب كديما الصهيوني على تحويل المسجد إلى مقر انتخابي، وكان هذا المسجد قد اتخذ سابقاً

(١٠) مايكل دمير، سياسة إسرائيل، ص ١٠٥.

مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية

(١١) الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال، ص ١٠٧.

معرضاً للصور والرسوم، وملهى ومرقصاً ولا يزال حاله كذلك حتى الآن، ولا تقل حاله سوءاً عن حال غيره من مساجد صنف؛ فقد اتخذ الصهاينة من مسجد القلعة مقراً لبلدية صنف، وتحول كل من مسجد مقام يعقوب، ومسجد حارة الجوزة إلى كنيس، أما مسجد عين الزيتون فصار حظيرة للأبقار.

٥ - طبرية: فتحت طبرية صلحاً على يدي شرحبيل بن حسنة سنة ٣هـ / ٦٣٤م، وتوجد في مدينة طبرية الكثير من الآثار الإسلامية منها: قصر الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ / ٧٠٥-٧١٥م)، واكتشف بجواره سنة ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م مسجد يرجع إلى تاريخ بناء القصر في عهد الوليد بن عبد الملك .. ومن مساجد طبرية الجامع الكبير وهو الذي شيده ظاهر العمر في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي. أما مسجد الجسر الذي يقع على ساحل بحيرة طبرية، فقد حولته الصهاينة إلى متحف. أما مسجد سكينه بنت الحسين (مسجد الست سكينه) فقد تم تحويله إلى كنيس راحيل .. ويوجد في طبرية مدافن بعض الصحابة والتابعين وهم أبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وسكينه بنت الحسين رضي الله عنهم، ويوجد شاهدان على قبر عبدالله بن عباس، وسكينه بنت الحسين يشيران إلى أن الأمير المملوكي فارس الدين البكي قد أوقف على مقاميها كثيراً من الأوقاف^(١٢).

وقد اكتشفت بعثة أثرية تابعة للجامعة العبرية في القدس كنزاً من المسكوكات الإسلامية يعود أغلبها للعصر الأموي في موقع يقع إلى الشمال من مدينة طبرية على الشاطئ الشمالي للبحيرة كما كشف في الموقع آثار ترجع للعصرين البيزنطي والأموي.

وفي سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م قام الصهاينة بفتح طريق في المقبرة الإسلامية بطبرية، ونشوا قبور المسلمين، واقتطعوا جزءاً من المقبرة وضموه للمقبرة اليهودية وصارت بقية المقبرة مكاناً يتجمع فيه الصهاينة لإقامة حفلات الشواء، وشرب الخمر، وممارسة كل أصناف الرذائل^(١٣).

٦ - بيسان: أزال الصهاينة جميع المعالم الأثرية في بيسان، وتركوا مسجد بيسان قائماً بعد أن حولوه إلى متحف، والمسجد أرض وقفية تبلغ مساحتها ٢٥٠٠ دونم، وهو يحتاج إلى ترميم وإصلاح للمحافظة عليه، وتطالب مؤسسة الأقصى السماح لها بإخلاء المسجد لإجراء عمليات الترميم والإصلاح، لكن السلطات الصهيونية لا تزال ترفض الإذن بإجراء أعمال الترميم في المسجد، كما تم تحويل مصلى الشيخ دانيال إلى حظيرة أبقار، وبالنسبة للقرى التابعة لقضاء بيسان فإن مؤسسة الأقصى تبدل جهوداً

(١٢) الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال ، ص ٦٤ .

(١٣) الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال ، ص ٦٤-٦٦ .

لحصر المعالم الأثرية الباقية والمدرسة في قريتي: المرصص، وسيرين، للمحافظة عليها⁽¹⁴⁾.

٧- الرملة واللد: كانت الرملة عاصمة فلسطين وأكبر مدنها في عهد الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٦١هـ/ ٧١٥-٧١٧م). وفي الرملة الكثير من المساجد أهمها: الجامع الكبير، والجامع العمري، ومسجد خزيفة. أما أهم مساجد اللد فهي: مسجد اللد الكبير، ومسجد دهمش، ومسجد عمر بن الخطاب، وتوجد في المدينتين مجموعة من المقامات والزوايا. وفي سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م قام الصهاينة بنهب مقبرة الرملة وانتهكوا حرمة الموتى واستولوا على أرض المقبرة.. ومما يؤسف له أن مجلس أمناء الرملة الذي يفترض به أن يكون حارساً على الأوقاف والآثار الإسلامية في المدينة وافق على تدنيس المقبرة واقتطاع جزء منها⁽¹⁵⁾.

ولكن الفلسطينيين ما زالوا حريصين على مقدساتهم وأوقافهم وآثارهم، فقد تمكن أهالي اللد من استعادة مسجد دهمش، وكان الصهاينة قد استولوا على المسجد بعد قيام الكيان الصهيوني، وأغلقوه وفتحوا في جدرانه حوائث، وفي سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م تمكن الفلسطينيون من استرداد قسم كبير من المسجد، وأجريت فيه أعمال ترميم واسعة وأعيد فتحه للصلاة في السنة نفسها، وفي سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م تمكن أهل اللد من شراء بقية المحلات التجارية التي كانت مفتوحة في المسجد وبالرغم من أنهم دفعوا للصهاينة مبالغ طائلة؛ إلا أنهم استردوا مسجدهم كاملاً بعد عقود من اغتصابه. ومن المساجد التي استولى عليها الصهاينة في الرملة مسجد وادي حنين الذي تحول إلى كنيس غولات يسرائيل، ومضلى أبي هريرة في قرية بيني الذي تحول إلى كنيس السراب جميليل⁽¹⁶⁾.

٨- بئر السبع: شيد المسجد الكبير في بئر السبع سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، وتم تحويله إلى معرض للرسوم والصور، ولكن معارضة العرب لهذا الإجراء أدت إلى إعادة المسجد وفتحته للصلاة ولكن لفترة وجيزة، وأمام الإصرار الصهيوني على تحويل المسجد إلى متحف قامت بلدية بئر السبع في الرابع من يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤م (١٤٢٤هـ) بالإعلان عن رغبتها في تقديم عروض من شركات لتحويل المسجد إلى متحف، وسوف يتم تنفيذ المشروع عن طريق إحدى الشركات التابعة لبلدية بئر السبع.. ولجأت مؤسسة الأقصى إلى محكمة الصلح في بئر السبع في محاولة لإيقاف المشروع ولكن المحكمة رفضت طلب المؤسسة، أما المسجد الصغير في بئر السبع، فقد تم تحويله إلى دكان لأحد الصهاينة.

(14) مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية.

(15) الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال، ص ٤٩-٦٠.

(16) مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية.

٩ - القدس: عند قيام الكيان الصهيوني كان قضاء القدس يتكون من ٦٦ قرية عربية، وثمانى مستعمرات صهيونية ويمتلك العرب ٨٤% من أراضي القضاء بينما يمتلك الصهاينة ٢% وبقية الأراضي كانت ملكية حكومية وقليل منها ملكاً للإرساليات المسيحية، واحتل الصهاينة الجزء الغربي من القدس، وتم تشريد سكان القرى المحيطة بالقدس وهدم المنازل والمساجد وغيرها من المعالم الأثرية، خاصة في القرى التي ضمت للقدس الغربية مثل: عين كارم، ودير ياسين، والمالحة، ولفتا .. وتم تدمير المعالم الأثرية أو الاستيلاء عليها في هذه القرى الأربع، فتم تحويل مسجد عين كارم إلى وكر لتعاطي المخدرات وممارسة الرذيلة. أما مسجد المالحة، فقد اقتطع جزء منه واتخذة أحد الصهاينة منزلاً ويستخدم سقف المسجد لإحياء الحفلات والسهرات.

أما قرية لفتا فهي حالة خاصة توضح مدى الأحوال المزرية التي تعاني منها الأوقاف والآثار في فلسطين، فقد أعدت بلدية القدس الغربية مخططاً لإقامة حي سكنى على أراضي قرية لفتا في سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، وتم الانتهاء من إعداد المخطط في سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م، ونشرت البلدية إعلاناً تدعو الراغبين في الاعتراض على المخطط وتقديم اعتراضاتهم، فتقدمت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات بوثائق ملكية من العهد العثماني، وخرائط هندسية من عهد الاحتلال البريطاني تثبت حقوق العرب في قرية لفتا، وكانت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين (هي لجنة تابعة للأمم المتحدة أنيط بها مهمة تقدير أملاك اللاجئين العرب بعد قيام الكيان الصهيوني) قد قدرت مساحة أراضي قرية لفتا بنحو ٥٣٩٦ دونماً^(١٧).

وعقدت مؤسسة الأقصى جلسات عدة مع لجنة التنظيم والبناء لبلدية القدس في سنة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م وقررت اللجنة قبولاً جزئياً لاقتراح مؤسسة الأقصى بتحديد مسجد القرية ومقبرتها بوصفهما مكانين مقدسين، ولا تزال القضية لم تحسم حتى الآن، ووضع الصهاينة على بيوت القرية أرقاماً وكتبوا عليها بالخط العبري عبارة "ملك خاص الدخول ممنوع"، ويمارسون في البيوت شرب الخمر، وتعاطي المخدرات، والدعارة وسائر أنواع الفواحش.

ويروي ياسر العقبى المشهد التالي الذي شاهده في قرية لفتا: (في كل زاوية من زوايا البيوت بقايا تعاطي المخدرات وآثارها، بل وآثار ممارسة الفاحشة والرذيلة . . . فجأة يخرج شابان يهوديان يسيران الواحد بجانب الآخر وقد غطيا جسميهما بكساء واحد وخلفهما فتاة تحمل كاميرا تلفزيونية وتقوم بتصوير مشاهد لفتا داخل بيوت لفتا، وصورت كثير من أفلام الإثارة والأغاني في خلفية قرية لفتا، وتدخل إلى المسجد

(١٧) دالبايش وتيري رميل، تقدير قيمة الأملاك الفلسطينية في القدس العربية، القدس ١٩٤٨م الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨م، تحرير سليم تماري، ترجمة أحمد خليفة وآخرون، ص ٢١٥

عبر ساحة واسعة تمتد أمامه في الداخل يظهر المحراب بارزاً، ويقع من البول والغائط وبقايا زجاجات خمر وكتابات الحب والهوى بالعبرية تنتشر في المسجد^(١٨) . وأقيمت على أراضي لفتا الكثير من المؤسسات الصهيونية مثل: مقر رئاسة الوزراء، ووزارتي الخارجية والداخلية، والبنك المركزي، ومبنى التلفزيون، والجامعة العبرية، ومحطة الحافلات المركزية، وأقيم على أراضي لفتا عدة أحياء للصهاينة منها: روميما، وفتوح ، ورمات أشكول، وجبعات شابيرا . ومن المقدسات الإسلامية التي تتعرض للانتهاك والدمار والتدنيس على أيدي الصهاينة مقبرة مأمن الله التي تضم مقابر الكثير من المسلمين الذين دفنوا بها في مختلف العصور، وكثير من مقابرها مؤرخة . وكانت المقبرة قد أحيطت بسور للحفاظ عليها سنة ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، وبعد قيام الكيان الصهيوني دخلت المقبرة تحت سلطة القيم على أملاك الغائبين، وتم تحويل جزء منها إلى حديقة سميت بحديقة الاستقلال سنة ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م، وتعد هذه الحديقة أحد أشهر أوكار ممارسة الرذيلة للشاذين من الصهاينة . وفي سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م أقيم على جزء منها موقف للسيارات، وفي السنة نفسها بدأ التخطيط لإقامة ما يسمى "مركز الكرامة الإنسانية ومتحف التسامح" .. ونظراً لأن أرض المقبرة تربط ما بين القدس الغربية والشرقية فيسهل ذلك خطط تهويد القدس بقسميها لتصبح عاصمة موحدة للكيان الصهيوني .

وفي الثاني من مايو (أيار) ٢٠٠٥م (١٤٢٥هـ) تم وضع حجر الأساس لمتحف التسامح بحضور حاكم ولاية كاليفورنيا أرنولد شوارزنجر، ورئيس الكيان الصهيوني وعدد من أركان الحكومة الصهيونية .. ومما جاء في الخطاب الذي ألقاه حاكم ولاية كاليفورنيا: (قبل نحو ثلاثة آلاف سنة وقف الملك سليمان في مكان كهذا ونحن على نفس التقليد نقف هنا وهذا المتحف سيكون الهيكل الذي سيرشدنا).

- القدس الشرقية:

عقب احتلال القدس الشرقية في السابع من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧م (١٣٨٧هـ) دخل مردخاي جور قائد القوات الصهيونية التي احتلت القدس إلى ساحة المسجد الأقصى في عربة مجنزرة، وقام برفع العلم الصهيوني فوق قبة الصخرة، وأنزل العلم بعد تدخل من القنصل التركي في القدس . في الثامن من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧م وقف موشي ديان وزير الحرب الصهيوني آنذاك أمام حائط البراق وقال: (لقد وحدنا من جديد القدس المبتورة عاصمة إسرائيل المشطورة، ورجعنا إلى قدس أقداسنا، عدنا إليها ولن نتركها إلى أبد الأبدين)،

(١٨) ياسر العقبى، تقرير عن قرية لفتا نشر على موقع عرب ٤٨ .

وعلى الفور بادر الصهاينة إلى البدء في إجراءات تغيير الطابع العربي الإسلامي للقدس، ومن تلك الإجراءات:

- في التاسع من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧م أقدم للصهاينة على منع المسلمين من أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى وذلك لأول مرة منذ تحرير صلاح الدين الأيوبي الأقصى من قبضة الصليبيين سنة ١١٨٧م.

- بعد احتلالهم للقدس استولى الصهاينة على حارة المغاربة التي تقع إلى الغرب من المسجد الأقصى وتواجه حائط البراق، وفي الثاني عشر من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م هدم الصهاينة حارة المغاربة بما تشتمل عليه من معالم أثرية وتاريخية مثل: مسجد البراق، ومسجد الأفضل، وزاوية المصمودي، و ٩٩ مبنى من مباني وقف أبي مدين الغوث، ١٣ مبنى تابعة لإدارة الأوقاف، و ٥٥ وقفًا زريًا، و ١٣٥ منزلاً، و ٧٠٠ مبنى حجري، و ١,٠٤٨ شقة سكنية.

- قامت سلطات الكيان الصهيوني بالاستيلاء على مبنى الزاوية الفخرية الواقع في الجهة الغربية من ساحة المسجد الأقصى، وذلك في السادس عشر من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧م.

- في الثامن عشر من أبريل (نيسان) سنة ١٩٦٨م (١٣٨٨هـ) استولى الصهاينة على حارة الشرف، وفي الرابع من أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٧٠م (١٣٩٠هـ) هدمت الجرافات الصهيونية الحارة بأكملها، وكان بها ستة مساجد هي: مسجد المحارب، والمسجد العمري، ومسجد عثمان بن عفان، ومسجد عمر المجرّد، ومسجد حارة الشرف الكبير، ومسجد حارة الشرف الصغير، وثلاث مدارس هي: المدرسة الطشتمرية (شيدت سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م)، ودار الحديث (شيدت سنة ٦٦٦هـ/١٢٦٧م)، ودار القراء.

- في الرابع عشر من يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٩م (١٣٨٩هـ) هدم الصهاينة أربعة عشر أثرًا إسلاميًا ما بين مساجد وزوايا وخانات وغيرها؛ كانت موازية للحائط الغربي للحرم الشريف.

- في الحادي والعشرين من أغسطس (آب) سنة ١٩٦٩م قام الصهاينة بإحراق المسجد الأقصى سعيًا لتتميره، ولكن أبناء فلسطين المرابطين تصدوا للنيران وحالوا دون امتدادها إلى سائر أنحاء المسجد بعد أُنّت على المنبر الذي يعود لعهد السلطان نور الدين محمود.

- في الثلاثين من يوليو (تموز) سنة ١٩٨٠م (١٤٠٠هـ) أصدر الكنيست الصهيوني قرارًا بضم القدس للكيان الصهيوني.

- في الثالث من سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٨١م (١٤٠١هـ) رفضت السلطات الصهيونية قيام لجنة إعمار الأقصى ببناء حائط خراساني حول بئر قايتباي.

- في الثامن عشر من فبراير (شباط) سنة ٢٠٠٤م (١٤٢٤هـ) وقع انهيار في الطريق المؤدي إلى باب المغاربة من جهة باب البراق في المسجد الأقصى، وهي المنطقة التي سيطر عليها الصهاينة بعد احتلال شرق القدس سنة ١٩٦٧م، وأجريت فيها عدة حفريات في محاولة للوصول إلى أساسات الهيكل المزعوم. وصرح الشيخ عكرمة صبري مفتي الديار الفلسطينية وخطيب المسجد الأقصى بأن مثل هذه الانهيارات كانت متوقعة؛ لأنها تمثل جزءاً من مخطط صهيوني لتدمير المسجد الأقصى، وتتدرج في إطار الجهود الصهيونية لتهود مدينة القدس وطمس المعالم العربية والإسلامية بها.

وأشار عدنان الحسيني مدير الأوقاف الإسلامية بالقدس : إلى أن أسباب انهيار الطريق تعود إلى الحفريات المستمرة التي تقوم بها سلطات الكيان الصهيوني وآخرها كان تفريغ التراب من التلة التي يستند عليها الممر المنهار واستبدالها بهياكل معدنية، مما أدى لانهيار الطريق. ونوه الحسيني إلى أن استمرار الحفر يهدد وجود المسجد الأقصى؛ لأن أساساته لا تتحمل حفر أية أنفاق تحت سطح مبانيه.

وفي الأول من أبريل (نيسان) ٢٠٠٤م نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الصهيونية أجزاءً من تقرير عن الهزة الأرضية التي ضربت فلسطين في فبراير (شباط) ٢٠٠٤م أعدته إدارة الآثار في الكيان الصهيوني، وجاء فيه أن تلك الهزة قد أحدثت تصدعات في الحائط الشرقي للمسجد الأقصى، ويخشى أن تؤدي إلى انهيار المصلى المرواني، وأشار الأثاري الصهيوني يوحنا زليجمان إلى أن الحائط الشرقي للمسجد الأقصى معرض للانهيار في أي وقت، وأضاف: (هناك تسرب كثيف للمياه، وتصدعات واضحة في بعض الأعمدة والحائط يواصل التحرك، وعلى الرغم من أن هذه ظاهرة عمرها سنوات طويلة؛ إلا أنها تشكل الآن خطراً ملموساً يجب معالجته من دون أي تأجيل).

وجاء في التقرير أيضاً: (إنه تم الكشف أخيراً عن وجود علامات مقلقة في المسجد الأقصى قد تدل على حدوث تزعزع معيق في ثبات أرضية المسجد الأقصى، ولقد تم في السنة الأخيرة معالجة النتوءات التي ظهرت في الحائط الجنوبي. وأدت الهزة الأرضية التي حدثت في فبراير (شباط) ٢٠٠٤م إلى تضرر باب المغاربة؛ فضلاً عن زيادة الميل في الحائط الشرقي).

لكن المسؤولين عن المسجد الأقصى نفوا المعلومات التي وردت في تقرير إدارة الآثار الصهيونية، وذكروا أن الانهيار المحتمل للحائط الشرقي للحرم الشريف أو المصلى المرواني يرجع إلى الحفريات المستمرة تحت الحرم الشريف. وقررت إدارة الأوقاف الإسلامية بالقدس استدعاء نائب رئيس لجنة إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المهندس رائف نجم لفحص الحائط الشرقي والمصلى المرواني، والبدء في إجراء ترميمات لكليهما.

وفي عددها الصادر في الثالث عشر من ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٤م أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت إلى أن البلدية الصهيونية بالقدس قررت هدم الجدار والطريق المؤديين إلى باب المغاربة، وتشديد جسر خشبي تستطيع القوات الصهيونية من خلاله اقتحام المسجد الأقصى عند الضرورة. ونقلت الصحيفة عن أحد مهندسي البلدية الصهيونية قوله: (إن النتلة التي أقيم عليها طريق باب المغاربة غير ثابتة ومن المتوقع أن تنهار مع بداية موسم الشتاء، ولا بد من إزالة الجدار الاستنادي وهدم الطريق).

وحذرت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية من هدم الجدار والطريق المؤديين إلى باب المغاربة، وحاولت المؤسسة مرات عدة ترميم الجزء المنهار من الطريق؛ إلا أن سلطات الاحتلال الصهيوني منعت دخول مواد البناء إلى المسجد الأقصى (١٩).

وفي رجب ١٤٢٧هـ/أغسطس (أب) ٢٠٠٦م أثناء انشغال العالم بعدوانها على لبنان أعلنت الحكومة الصهيونية عن مناقصة لتنفيذ أعمال نقل أتربة من طريق باب المغاربة مما يؤشر إلى إزالة الطريق نهائياً، وفي الوقت نفسه صرحت الحكومة لإدارة الآثار بتنفيذ حفريات أثرية في الطريق، ويتبع ذلك توسيع الساحة أمام حائط البراق لإقامة عدة مصليات للصهاينة، وأعلنت الحكومة الصهيونية أن هيئة "صندوق تراث المبكى" هي الجهة التي تشرف على تنفيذ هذه الأعمال التي رصد لها مبلغ يتجاوز المليون دولار أمريكي.

في رجب ١٤٢٧هـ/أغسطس ٢٠٠٦م أصدرت مؤسسة القدس الدولية في بيروت تقريراً يغطي الانتهاكات الصهيونية على المسجد الأقصى خلال الفترة من أول يناير ٢٠٠٥م إلى الحادي والعشرين من أغسطس ٢٠٠٦م، ودعت المؤسسة إلى دعم موقف الحكومة الأردنية لأنها بحكم القانون الدولي الوصية على المقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى إذ كانت هي الجهة الوصية عليه قبل الاحتلال، وهو أمر تم تثبيته في معاهدة وادي عربة سنة ١٩٩٤م للسلام بين الطرفين الأردني والصهيوني، إذ طلبت الحكومة الأردنية تثبيت الرعاية الهاشمية والدور التاريخي للأردن في الأماكن المقدسة، وهذا ما تم في البند الثاني من المادة التاسعة من المعاهدة الذي يقول: "وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن".

(١٩) رائف نجم، القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٨م، ص ٤٠-٦١.

- الحفريات الصهيونية في القدس:

المرحلة الأولى: (أواخر سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م) (١٣٨٧-١٣٨٨هـ).
تمت على امتداد ٧٠ مترًا ووصل عمقها إلى ١٤ مترًا، وكانت أسفل الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى.

المرحلة الثانية: (١٩٦٩ م) (١٣٨٩هـ).

تمت على امتداد ٨٠ مترًا، بدأت من حيث انتهت المرحلة الأولى، واتجهت شمالاً حتى وصلت إلى باب المغاربة وتم خلال هذه المرحلة تدمير أربعة عشر أثرًا إسلاميًا.
المرحلة الثالثة: (١٩٧٠ - ١٩٧٤ م) (١٣٩٠-١٣٩٤هـ).

بدأت أعمال الحفر أسفل مبنى المحكمة الشرعية وسارت تحت خمسة أبواب هي: السلسلة، والمطهرة، والقطانين، والحديد، وعلاء الدين البصيري، وامتدت الحفريات لمسافة ١٨٠ متر، ويتراوح عمقها ما بين ١٠ - ١٤ متر، وتم بناء كنيس يهودي أسفل مبنى المحكمة الشرعية.
المرحلة الرابعة:

بدأت سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ولا تزال مستمرة حتى الآن، وكانت نقطة بدايتها خلف الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى وامتدت لمسافة ٨٠ مترًا، واخترقت في يوليو (تموز) ١٩٧٤م الحائط الجنوبي، ووصلت أسفل محراب المسجد الأقصى، وفي سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م (١٣٩٤هـ) بدأ الحفر قرب منتصف الحائط الشرقي للمسجد ما بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية الشرقية لسور القدس، وأمام الاعتراضات الدولية على هذه الحفريات قرر الصهاينة إجراءها بطريقة سرية إلى أن تم كشف النفق الذي افتتح في الرابع والعشرين من سبتمبر (أيلول) ١٩٩٦م (١٤١٧هـ) .. وفي الخامس عشر من فبراير (شباط) سنة ٢٠٠٠م (١٤٢١هـ) كشفت صحيفة (كول هعير) الصهيونية عن خطة لحفر نفق جديد تقوم بحفره وزارة الأديان في الكيان الصهيوني تحت حائط البراق.

وفي سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥م (١٤٢٦هـ) أعلنت سلطات الكيان الصهيوني عن قرب افتتاح ما تدعي أنه موقع أثري يهودي أسفل المسجد الأقصى. وكشفت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية في تقرير صدر في العشرين من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥م أن إدارة الآثار الصهيونية تقوم بحفريات أسفل المسجد الأقصى في شارع الواد وباب السلسلة، وتخطط إدارة الآثار الصهيونية لإقامة نواة لمدينة سياحية أسفل المسجد الأقصى ويتزامن ذلك مع عروض خيالية لأصحاب المنازل والمحلات في شارع الواد وباب السلسلة.

وفي الثالث عشر من مارس (آذار) ٢٠٠٦م (١٣ صفر ١٤٢٧هـ) نشرت صحيفة هآرتس تصريحات لرئيس الكيان الصهيوني حث فيها على تنفيذ مزيد من الحفريات أسفل حائط البراق، وتوجه بكلامه إلى المسلمين قائلاً: (لا أجد سببًا يدفع

أبناء ديانات أخرى معارضة هذا المخطط، إذ لا يوجد لنا نحن إلا مكان مقدس واحد حلما به منذ ٢٠٠٠ سنة)، وجاءت تصريحاته بمناسبة الاحتفال بادخال أسفار من التوراة إلى كنيس شيده الصهاينة أسفل حائط البراق.

ونكرت صحيفة هآرتس في عددها الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) ٢٠٠٦م (٤ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ) أن إدارة الآثار في الكيان الصهيوني ستبدأ بإجراء حفريات في الطريق المؤدي إلى باب المغاربة، وقد صادق على الخطة مدير عام إدارة الآثار شوكا دورفمان، وكانت السلطات الصهيونية قد بدأت في تنفيذ هذه الحفريات سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م عندما انهار أحد الجدران الواقية للطريق المؤدي إلى باب المغاربة، وأيد رئيس مجلس الآثار افرام شطيرن إجراء الحفريات بقوله: (لا أستطيع معارضة مشروع حفريات منظم)، بينما يعارض عالم الآثار مثير بن دافيد المشروع ويرى: (الحفريات في هذا المكان هو أمر يتجاوز كثيراً رؤية الآثار فهذا مكان حساس إلى أبعد الحدود) (20).

وفي رجب ١٤٢٧هـ/أغسطس ٢٠٠٦م كشفت مؤسسة الأقصى عن حفريات وأنفاق يقوم الكيان الصهيوني بتنفيذها في بلدة سلوان وتحديدًا في منطقة مجمع عين سلوان تتدرج في مخطط التهويد والاستيلاء الكامل على المنطقة بهدف استكمال المشروع الصهيوني المعروف باسم "مدينة داود" لتحقيق الأسطورة التلمودية وبناء الهيكل الثالث المزعوم بكل مستلزماته ومرافقه على أنقاض المسجد الأقصى.

وبحجة إصلاح خط الصرف الصحي المار بعين سلوان قامت جمعية (العاد) الصهيونية بإجراء حفريات في المنطقة مستخدمة علاقاتها مع إدارة الآثار الإسرائيلية وهيئة الحدائق الطبيعية في الكيان الصهيوني

واستطاعت مؤسسة الأقصى أن تتجاوز الأسيجة الحديدية التي نصبت في منطقة مجمع عين سلوان حيث تجري الحفريات لتكشف عن نفق أرضي يحفر تحت مسجد عين سلوان وروضة الأطفال ولاحظت المؤسسة أن الحفريات مستمرة وبعده اتجاهات، وكان الهدف الرئيس من وراء الحفريات محاولة العثور على آثار للهيكل الأول أو الربط بين الموقع وما يطلق عليه الصهاينة طريق هيرود الذي أنشئ حسب زعمهم مع الهيكل الثاني.

وأوقف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه عين سلوان وما حولها على أهالي القدس، ثم قام صلاح الدين الأيوبي بوقف العين على المدرسة الصلاحية، ولا تزال العين وقفًا إسلاميًا تحت إشراف دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس. وتعليقًا على هذه الحفريات قال المهندس عدنان الحسيني مدير أوقاف القدس: " بالنسبة للحفريات في منطقة عين سلوان كان لنا اتصال مع البلدية وقد حضر قسم

(20) مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية.

المباني الخطرة إلى الموقع ورأى المستوطنين الذي يقومون بالحفريات في محيط المسجد والروضة، نحن طبعاً نرفض مبدأ الحفريات، فهذه الحفريات هي حفريات غير قانونية تنتفد في أماكن هامة جداً ذات طابع أثري بالنسبة للمسلمين، وبالتالي كنا نتلمس أن الخطر سيحصل، ولفتنا النظر إلى أن الجهات الاستيطانية في سلوان تسعى لوضع اليد على العين وعلى مجمع العين، وبالتالي القضية مستدرة منذ ١٥ سنة، وكانت البنوية قد وعدت بإصلاح التصدعات ولكنها إلى الآن لم تحرك ساكناً، على كل حال نحن نتابع الموضوع ونحملهم المسؤولية عما يجري للمسجد والروضة... هذه الحفريات هي حفريات تهدف إلى محاولة إيجاد تاريخ يهودي في المنطقة بشكل أو بآخر وهذه الحفريات لم تخرج بشيء سوى التكهنات، وهي بالتالي محاولة إيجاد تاريخ غير موجود أصلاً".

١٠- الضفة الغربية: تتعرض مدن الضفة الغربية الأخرى إلى مثل ما تتعرض له القدس من استيلاء على الأوقاف وطمس للآثار، فقد عانت مدينة الخليل منذ احتلالها سنة ١٩٦٧م من محاولات تهويد مستمرة كانت تهدف أساساً للاستيلاء على المسجد الإبراهيمي الذي شيد في العصر الأموي، وأجريت به إضافات سنة ١٥٩هـ/٧٧٥م في عهد الخليفة العباسي محمد المهدي، وعندما احتل الصليبيون الخليل سنة ٤٩٤هـ/١٠٩٩م هدموا المسجد وأقاموا على أنقاضه كنيسة وحصناً، وعندما استرد صلاح الدين الأيوبي المدينة من الصليبيين أعاد بناء المسجد مرة أخرى ونقل إليه منبر مسجد عسقلان المصنوع سنة ٤٨٤هـ/١٠٩١م، وقام السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون بعمل إصلاحات وإضافات في المسجد سنة ٧٣٢هـ/١٣٣١م.

وبعد الاحتلال الصهيوني للمدينة قام حاخامات صهيانية في الثامن من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م بالصلاة في المسجد الإبراهيمي، وأطلقوا عليه اسم (كنيس ماكفيل)، ثم أقام الصهيانية مستعمرة (قرية أربع) سنة ١٩٧١م، وفي سنة ١٩٨٧م بدأ الصهيانية بالصلاة في المسجد الإبراهيمي، وبعد المجزرة التي نفذها أحد الصهيانية بالمسجد سنة ١٩٩٦م أقدمت سلطات الاحتلال الصهيوني على تقسيم المسجد بين المسلمين والصهيانية، ولما كان المسجد يتكون من خمسة أجزاء، فقد استولى الصهيانية على ثلاثة أجزاء وتركوا اثنين فقط للمسلمين، ويغلق المسجد بالكامل أمام المسلمين لمدة عشرة أيام في السنة، وهي الأيام التي يحتفل فيها الصهيانية بأعيادهم، ولا يزال الكيان الصهيوني يسعى لطمس الطابع العربي الإسلامي للمدن الفلسطينية. ومن المساجد التي اعتدى عليها الصهيانية في الخليل مسجد قرية زكريا الذي أغلق ويرفض الصهيانية السماح بفتحه⁽²¹⁾.

(21) نزار حميد، الأوقاف الإسلامية في فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية عليها، ص ١٨-٣٠. مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية

كما يقوم الصهاينة بتدمير الآثار العربية والإسلامية في المدن الفلسطينية، فقد أقدموا منذ سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م على تدمير أغلب المعالم الأثرية في جنين : ثم اتجهوا إلى آثار نابلس، وهي المدينة التي تضم آثارًا ترجع إلى حقب تاريخية مختلفة. وتعد من أهم آثارها مجموعة من المعابد الكنعانية، والكثير من المساجد، والزوايا، والخانقوات، والبيوت التي تعود لعصور إسلامية متفاوتة، وهي مواقع أثرية سحبتها منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي، فاجتاحتها الدبابات الصهيونية في ديسمبر ٢٠٠٣م، ويناير (كانون الثاني) ٢٠٠٤م، فدمرت حي القصبه بكل ما فيه من مبان أثرية ومشاهد حضارية، واستولى الصهاينة سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م على مسجد صانور شمال جنين وحولوه إلى كنيس، وفعلوا الشيء نفسه في مصلى يامين الذي يقع إلى الغرب من قلقيلية والذي تحول إلى كنيس بنيامين.

١١- انتهاك المقدسات المسيحية:

ولا تتوقف انتهاكات الصهاينة على المقدسات الإسلامية فقط بل شملت المقدسات المسيحية.

ففي القدس تعرضت العديد من الكنائس والأديرة للانتهاك على أيدي الصهاينة ومنها: الكنيسة الأرمنية للقدّيس المنقذ التي شيّدت في القرن الخامس عشر الميلادي، وتخصّس البطريركية الأرمنية في القدس، واستولى عليها الصهاينة سنة ١٩٤٨م، وحولوها موقعًا عسكريًا خلال حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، وواصلوا انتهاكهم لها بنهب قبور أربعة عشر من بطاركة الأرمن كانت موجودة في ساحاتها، وتعرضت الصور الدينية للتدمير ونزعت من الحيطان البلاطات الزخرفية التي تصور موضوعات دينية وتعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي، وتم تحويل جزء من ساحة الكنيسة إلى ملهى ليلي.

وفي كنيسة القديس يوحنا القديمة بعين كارم حطم الصهاينة أبواب الكنيسة ونوافذها وسرقوا محتوياتها، وكتبوا على جدرانها عبارات نابيه، كما عمدوا إلى إجراء تعديلات في لوحة للرسم الإيطالي روفائيل للسيدة العذراء والطفل يسوع، وتنتهك تلك التعديلات قداسة السيدة العذراء والسيد المسيح.

وبعد أيام من احتلال القدس في يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، قام بعض الجنود الصهاينة بالتمركز على سطح كنيسة القيامة، ودير الروم الأرثوذكس، وفي سنة ١٩٧١م أعلن مطران الروم الأرثوذكس إغلاق نوافذ العديد من الكنائس بالحجر لكي يمنع الصهاينة من الاعتداء على كرامة بيوت الله وشمل هذا الإجراء كنيسة مار جرجس في القدس، وفي سنة ١٩٧٣م أحرق الصهاينة المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون ثم أقدموا في السنة التالية على إحراق أربعة مراكز مسيحية أخرى في القدس، كما قامت سلطات الاحتلال بتجريف القبور في ساحة كنيسة السيدة مريم في الجثمانية وذلك لتعبيد طريق فوقها.

وأقدمت السلطات الصهيونية على هدم كنيسة الروم الأرثوذكس على جبل الزيتون سنة ١٩٩٢م بدعوى البناء دون ترخيص.

وفي أبريل (نيسان) سنة ١٩٩٠م حاول الصهاينة الاستيلاء على دير مار يوحنا وهو من ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية في القدس فقام نحو مئة وخمسون مستوطنًا يهوديًا بالاعتداء على الدير ورهبانه وتمكنوا من الاستيلاء على الدير ونقلوا إليه أمتعتهم، واستمر احتلالهم للدير مدة طويلة حتى أصدرت إحدى المحاكم الصهيونية قرارًا بإبعادهم وتسليم الدير للكنيسة الأرثوذكسية.

ومن المقدسات المسيحية التي تتعرض للانتهاك على أيدي الصهاينة دير السلطان الذي يقع إلى الغرب كنيسة القيامة وتبلغ مساحته ١٨٠٠ مترًا مربعًا، ويوجد في الزاوية الجنوبية الغربية من الدير كنستان، والدير من ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، وقبل الاحتلال الصهيوني للقدس الشرقية ثار نزاع بين الكنيسة ومجموعة من الرهبان الأحباش المقيمين في الدير حول ملكية الدير علمًا بأن الكنيسة الحبشية منذ نشأتها تابعة للكنيسة المصرية لذا لم يكن غريبًا استضافتها للأحباش في دير السلطان، وبعد الاحتلال الصهيوني للقدس الشرقية سنة ١٩٦٧م تحالف الأحباش مع الصهاينة وتمكنوا من السيطرة على الدير، ورغم أن المحكمة العليا في الكيان الصهيوني قد أمرت بإعادة الدير على الكنيسة المصرية إلا أن السلطات الصهيونية لا تزال تصر على بقاء الدير تحت سيطرة الأحباش من أجل إخراج الوجود العربي المصري من القدس، ولا بد هنا من الإشادة بموقف قداسة البابا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية المصرية المتمسك بعروبة القدس وعدم السماح لرعايا الكنيسة بزيارة القدس ما دامت تحت الاحتلال الصهيوني.

وفي بيت لحم مهد المسيح عليه السلام وبعد احتلالها سنة ١٩٦٧م على قام الصهاينة بتحطيم مقاعد كنيسة ودير مار إلياس وسرقوا الأيقونات والأواني المقدسة الأثرية، وأثاث الدير الذي تعرض للقصف خلال عمليات الجيش الصهيوني أثناء احتلال المدينة، وعثر على المقتنيات التي سرقها الصهاينة معروضة للبيع في أسواق تل أبيب، واضطر المسئولين عن الكنيسة إلى شرائها فيما بقي قسم منها مفقودًا.

في اليوم الثاني من أبريل (نيسان) ٢٠٠٢م، اجتاحت قوات الاحتلال الصهيوني مدينة بيت لحم، وحاصرت كنيسة المهد حتى العاشر من مايو من السنة نفسها لم تقرع خلالها. أجراس الكنيسة لأول مرة في تاريخها، وحرّم المصلون من أداء صلاة الأحد في سابقة لم يحدث من قبل، وأمطر الصهاينة الكنيسة بقذائف الدبابات وطلقات المدافع الرشاشة ما أدى إلى تدمير وحرق أجزاء كبيرة من مبانيها، وتعد كنيسة المهد من أقدس المقدسات المسيحية، ويعود تاريخ تشييدها إلى القرن الرابع الميلادي في عهد الإمبراطور الروماني قسطنطين الذي أمر ببناء ثلاث كنائس ضخمة لتخليد الأحداث الرئيسية في حياة المسيح عليه السلام، وقد بدأ إنشائها سنة ٣٢٥م وتم

الفراغ منه سنة ٣٣٩م، ثم أعاد الإمبراطور البيزنطي جستنيان تشييد الكنيسة سنة ٥٢٩م.

وانتهكت مجموعة من الصهاينة كنيسة البشارة في الناصرة إذ تم إلقاء قنابل صوتية بالكنيسة في الرابع من مارس ٢٠٠٦م؛ وعندما تجمع الناس للدفاع الكنيسة واجهتهم الشرطة الصهيونية بالقنابل المسيلة للدموع وتمكنت من إخراج المجموعة التي انتهكت حرمة الكنيسة.

إن فلسطين ستعود ليس بالتمني ولكن بالتصدي للتحالف الصليبي الصهيوني وإن طال أمد الصراع، فقد بدأت قطعان الصليبيين تجتاح بلاد الشام منذ سنة ٤٨٩هـ/١٠٩٦م، وحرر صلاح الدين الأيوبي القدس من دنسهم سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م بعد نحو مئة عام من الاحتلال، وظلت قلوبهم في فلسطين حتى طردهم الأشرف خليل من عكا سنة ٦٩١هـ/١٢٩١م.

وإلى أن تعود فلسطين لا بد من المحافظة على هويتها العربية الإسلامية من خلال:

- ١- التركيز على التناقض بين روايات التوراة ونتائج العمل الأثري الميداني ليس في القدس وحدها بل في كل أنحاء فلسطين.
- ٢- فضح محاولات تزوير الأدلة الأثرية التي يقوم بها الصهاينة لإثبات حقهم المزعوم في فلسطين.
- ٣- الدفاع عن الأوقاف والمقدسات والمعالم الأثرية الإسلامية والمسيحية في فلسطين أمام محاولات التهويد المحمومة التي يقوم بها الصهاينة.
- ٤- دعم المنظمات الفلسطينية التي تتحمل عبء الدفاع عن الأوقاف والمقدسات والمعالم الأثرية في فلسطين.
- ٥- دعوة المنظمين العربية والإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية لإقامة مراكز عربية متخصصة في دراسة كل ما يتعلق بالكيان الصهيوني، ففي الوقت الذي يعج فيه الكيان الصهيوني بمراكز الأبحاث المتخصصة في مختلف شؤون الوطن العربي، لا نملك نحن العرب أي مركز أو معهد متخصص في شؤون الكيان الصهيوني بعد توقف نشاط مركز الأبحاث الفلسطيني بعد الاجتياح الصهيوني لبيروت سنة ١٩٨٢م.
- ٦- التعاون مع المؤسسات التربوية والبحثية والشخصيات الأكاديمية التي تدعو لمقاطعة الكيان الصهيوني أكاديمياً في مختلف أنحاء العالم خاصة في المملكة المتحدة وبقية دول الاتحاد الأوروبي.
- ٧- دعوة الاتحاد العام للأثاريين العرب بتخصيص أحد محاور مؤتمره الحادي عشر والمقرر أن يعقد في سنة ٢٠٠٨م بإذن الله لمناقشة أوضاع المقدسات والآثار المسيحية والإسلامية تحت الاحتلال الصهيوني، وذلك بمناسبة مرور ستين عاماً على اغتصاب فلسطين بمشاركة المنظمات العربية والباحثين العرب داخل فلسطين.

وخارجها الذين يواجهون المخططات الصهيونية ويتصدون للمحاولات الرامية لتهويد فلسطين عن طريق طمس الآثار المسيحية والإسلامية.

وصدق الله القائل في كتابه الكريم:

(إِنَّ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِنَاهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ) (الحج: ٣٩)

(المراجع)

الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال ١٩٤٨ - ١٩٨٥ (دار ابن رشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ١٩٨٧م).

دالياحش؛ و تيري رميل:

- تقدير قيمة الأملاك الفلسطينية في القدس العربية، القدس ١٩٤٨م الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨م (تحرير سليم تماري، ترجمة أحمد خليفة وآخرون، مؤسسة

الدراسات الفلسطينية - بيروت، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - القدس، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م)

رانف نجم:

- القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٨م (المركز الثقافي الإسلامي، وزارة الثقافة والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م)

عبلة سعيد عبدالقادر المهدي:

- أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

عواد مجيد الأعظمي:

- تراث العرب العمراني في فلسطين في ظل الحكم الإسلامي (المجلة التاريخية، الجمعية العراقية للتاريخ والآثار، العدد الثالث، ١٩٧٤م).

مايكل دمير:

- سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٨٨م (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م)

محمود العائدي:

- الآثار الإسلامية في فلسطين والأردن (عمان ١٩٧٣م).

- مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية.

- مؤسسة القدس الدولية.

نزار حميد:

- الأوقاف الإسلامية في فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية عليها (مجلة الأرض، العدد ١٢، السنة ٢١، كانون الأول ١٩٩٤م).